

بان يقال يتبع ان يكون سبب الممكن واجبا ابتداء او بطلان لان لو كان سبب
الممكن واجبا لزيد وجوده لما مر من ان الوجود زايده الممكن في الواجب
واذا كان الوجود زايده لم يكن وصفا للذات والوصف يحتاج الى الذات
والذات غيره فيكون الوجود يحتاج الى غيره وكل يحتاج الى الغير ممكن وكل ممكن
لم سبب فسيبها معلق وهو الذات او صفة من صفاتها واما ما بين وهو
غير الذات وغير صفة من صفاتها فان كان سبب ملاقيا لم تقدم ذاته بوجوده
فيلازم تقدم الشيء على نفسه ان كان وجوده المتقدم عن الوجود الذاتي ولو كان
مرتبتا ان كان غيره وهو محال ضرورة وان سببها يتلزم ان يكون الواجب
ممكنا ههنا لان تقدمه قديمتا ان ذاته من حيث هو وجوده بل باعتبار وجود
وعدمه والذات تقدم الوجود على نفسه ولا يكون موجودا مرتبتا على تقدمه ان كان
السبب ملاقيا والحق انه وجوده عين ذاته فلم يتبع السبب فسقط العارضة
قال الثالث انه انما لا يوجد في معرفة ذاته من جهة الحكم والنظر الى
متنا وضرار من التعمد من ان الحاطة البشرية لا تتعرف ذاتها لان معرفة
ذاته اما باليد امة او بالنظر وكل علم على اما الوجود فلان ذاته غير متصور باليد
بالانفاق واما الثاني فلان المعرفة المستفادة من النظر اما باليد او بالسبب وكل
منها مبط اما الحد فلان ذاته غير قابل للتقدير لان الحاشية لا يكون التركيب اعرف
والتركيب متشبه بغيره وذلك لحال الوجود من حيث هو من حقيقة ذاته

معرفة ذاتها

ومار

ومارب العالمين فان السؤال بانما هو سؤال عن الحقيقة اجاب موسى ثم
بذلك فواضه وصفاته حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان
كنتم موقنين فبنيها على ان حقيقة ذاته لا تعلم الا بذكر مقوماته ولا تقدم
له الا ذلك سبب فيه ولم يثبت في دعوى فلذا قال عن حوله الا تسعدون ان
سألته عن حقيقة فاجاب بذكر صفاته فلم يكن الجواب مطابقا لسؤال
فلم يتعوض موسى وم ليس ان غلطه وجهله فذكر صفات آيين فقال ايكم
ورب اباكم الاولين ليشبه فرعون عن غلطه فلم يثبته وسببه لما جفون
كما قال العزح حكاية من فرعون قال اناسواكم الذي ارسل اليكم يخونون
فذكر موسى وم صفات آيين وانشار ان السؤال عن حقيقة ليس
داهب العقلا حيث قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعلمون
واما التسم فلما بنيد الحقيقة ولان العلم من جهة سببه وانما السبب يكون
ليس بحجم ولا جوهر ولا عرض وحقيقة العلم مع مغايرة السبب ما عداها
عنها واما الاضافات كقولنا قادر وعالم ولا شك ان ذاته مغايرة لهذه
الامور فاني العلم من قدرة العلم عندنا انها امر مستلزم للثابت في الفعل
على سبيل الصحة في حقيقة القدرة بجهولة والمعلوم منها ليس الا بهذا
اللازم وكذا العلم عندنا من جهة العلم ليس الا انه امر يلزمه الاحكام
والانفاق في العمل مما سببه ذلك العلم غير هذا الامر والمعلوم بالانفاق